

السيد الرئيس أوباما،

كأعضاء في الكونغرس وكداعمين بقوة لعلاقة المنفعة المتبادلة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى ضوء الاجتماعات المقبلة مع رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي، نكتب للتعبير عن قلقنا العميق والمستمر إزاء قمع الحقوق المدنية والسياسية والدينية في هذه البلدان.

ينبغي على السياسات الخارجية للولايات المتحدة أن تسعى لتعزيز القيم الأساسية الضرورية للدفاع عن مصالحنا الوطنية وتعزيز أمن حلفائنا. مع ذلك، شركائنا في دول مجلس التعاون الخليجي، لديهم قوانين وسياسات وممارسات تحد من ممارسة الحقوق العالمية، وبشكل خاص، تحافظ حكومات السعودية والبحرين على القوانين والممارسات التي تقيد بشدة حقوق المرأة. بالإضافة إلى ذلك، تشارك دول مجلس التعاون الخليجي، عمان وقطر والإمارات العربية المتحدة والكويت، أيضاً في القمع الداخلي وتنتهك حقوق المواطنين والمقيمين. في حين أننا ندرك أن العديد من هذه الحكومات تقر بتطلعاتها للمساعدة في مكافحة التطرف العنيف، نحن قلقون من أن سجلاتهم في القمع الداخلي المستمر يمكن أن يعيق استقرارهم في المستقبل ويسبب ضرراً دائماً بالمصالح الإقليمية. وبالتالي فإننا نحتكم على اغتنام الفرصة التي تتيحها الاجتماعات القادمة في 13 و14 مايو للضغط على رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي لاطلاق سراح سجناء الرأي وتنفيذ إصلاحات هامة في مجال حقوق الإنسان.

في ما يتعلق بالبحرين، ما زلنا نتلقى تقارير ذات مصداقية عن استمرار تطبيق ممارسات تنتهك حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة ضد الأنشطة السلمية ومنتقدي الحكومة والاعتقالات التعسفية والتعذيب. ولا زال النشطاء البارزين السلميين المعروفين باسم البحرين 13 الذين اعتقلوا في إطار مشاركتهم في احتجاجات 2011 التي دعت إلى إصلاحات ديمقراطية، في السجن. وقد وثق مراقبين موثوقين لحقوق الإنسان التعذيب وسوء المعاملة والحرمان من الرعاية الطبية اللازمة التي تعاني منها مجموعة الـ13 والتي تضم مدافعين عن حقوق الإنسان وزعماء دينيين وسياسيين وأصحاب مهن طبية ومعلمين. واحتجاجاً على الظروف القاسية، بدأ واحد منهم وهو الأستاذ عبد الجليل السنكيس، والذي يقضي حكماً بالسجن مدى الحياة، إضراباً عن الطعام في 21 أبريل. وقضية أخرى تداولت على نطاق واسع، هي قضية نبيل رجب، الذي اعتقل في 2 أبريل لنشر معلومات حول استخدام التعذيب في سجن جو. وقد تم تمديد احتجازه مرة أخرى.

في المملكة العربية السعودية، لا تزال تعاني المرأة من التمييز الشديد في القانون والممارسة ومن حماية غير كافية ضد العنف وغيرها من العنف على أساس نوع الجنس، مما يجعلهن يعشن كمواطنین من الدرجة الثانية. تحتاج المرأة إلى إذن من ولي أمرها للسفر والحصول على عمل والدراسة في إحدى الجامعات أو الكليات والحصول على رخصة تجارية والزواج. كما تميز الحكومة بشكل منهجي ضد أتباع الأقليات في الديانة الإسلامية، ولا تحتمل العبادة العلنية من قبل المسيحيين وأتباع الديانات الأخرى غير الإسلام. لا يزال رائف بدوي، الذي حكم عليه بالسجن 10 سنوات في السجن وألف جلد لتأسيسه موقع على شبكة الانترنت لتشجيع النقاش الديني والسياسي، في السجن. دعا ممثلي حكومتنا مراراً لإلغاء الحكم الصادر بحقه، وبحق محاميه، وليد أبو الخير، الذي اعتقل وحكم عليه بالسجن لأنشطة متعلقة بممارسة مهنته في الدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان المتهمين. حالة أخرى من انتهاك الحريات الأساسية هي أن لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، والتي إما سجن مؤسسوها ظلماً أو تم تقديمهم للمحاكمة. أحدهم، الأستاذ محمد القحطاني، الذي يقضي حكماً بالسجن لمدة 10 سنوات لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة.

وعلاوة على ذلك، فكل من السلطات في البحرين والسعودية تميز في الكثير من الأحيان ضد أو تمنع المساواة في الحصول على الخدمات الحكومية والمناصب عن الأفراد من السكان المحرومين من حقوقهم. ولا تزال البطالة مرتفعة في مناطق على حدود كلا البلدين. خلال اجتماعاتكم ونظرائكم من دول مجلس التعاون، سنتجهون إلى مناقشة التحديات المستقبلية التي

تقرضها الصراعات في سوريا واليمن. إن المظالم المحلية التي لم تحل في المجتمعات المحرومة في البحرين والمملكة العربية السعودية تؤثر على بيئة المصالحة في المنطقة من الصراعات والاحتجاجات.

لدينا بواعث قلق متعلقة بحقوق الإنسان تمتد إلى الممارسات الداخلية للأعضاء الآخرين من دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً. في عمان، لا تزال تقييد سلطات الدولة حرية التعبير، بما في ذلك في وسائل الإعلام وعلى شبكة الإنترنت. وتواصل دولة الإمارات العربية المتحدة احتجاز العديد من سجناء الرأي بعد محاكمات جائرة. في الكويت، الانتقاد السلمي للأمير وسلطات الدولة الأخرى غير قانوني. في قطر والمنطقة، يواجه العمال المهاجرين الاستغلال وسوء المعاملة الكبيرة، في حين تبقى الحماية غير كافية بموجب القانون. تواجه النساء التمييز في كل من هذه البلدان.

ونظراً للتحديات المتعددة في جميع أنحاء المنطقة، نفهم أن جدول اجتماعاتكم القادمة واسع. ولا نزال مقتنعين، مع ذلك، أن التوصل لحلول مستدامة لهذه التحديات الإقليمية يتطلب احترام حلفاءنا لحقوق الإنسان الأساسية داخل حدودهم. ندعوكم للاستفادة من علاقاتكم القوية مع الملك حمد بن عيسى آل خليفة، والملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وغيرهما من زعماء دول مجلس التعاون الخليجي لتشجيع الإصلاحات التالية، التي من شأنها تحسين الأمن الجماعي لحلفائنا:

- الإفراج الفوري عن جميع سجناء الرأي
- إنهاء القيود التي لا مبرر لها على عمل منظمات المجتمع المدني والأقليات الدينية
- إصلاح القوانين التي تميز ضد المرأة، أو تحد من المشاركة الكاملة للمرأة في المجتمع، أو تصعب التصدي للعنف المنزلي وغيره من التمييز القائم على نوع الجنس
- إصلاح القوانين التي تسهل استغلال وإساءة معاملة العمال المهاجرين بشكل واسع النطاق

تفضلوا بقبول فائق الاحترام،

جوزيف ر. بت	جيمس ب. ماكغفرن
شارلز رانجل	البيو سريس
ترنت فرانكس	كيث إيليسون
فيكي هارتزل	ديفيد سيسلين
راندي هلتجرن	راندي ويبر
ماكسين واترز	جس بيلراكس
جيم مكرمت	جوان فارجاس
كيث روثفس	هنري س. "هانك" جونسون
رودني ديفس	مايكل اي. كابيانو
مايك هوندا	ستيف كوهن
روبرت بتينجر	جون كونير
راوول م. جريجلفا	كريستوفر سميث

ديانا بلاك  
دانييل ت. كلدي  
جوزيف كرولي  
باربارا لي  
ويليم ر. كيتنج  
دونالد م. باين، جونيور  
جف فورتنبيري  
كرس فان هولن  
جيرولد نادلر  
شيليا جاكسون لي

اليزابيث ايسي  
راندي نيوجبور  
بيل بوسي  
ايلنور هولمز نورتن  
روزال. ديلاورو  
تد لو  
اندري كارسون  
كريستوفر ب. جبسون  
جانيس دز شكويسكي  
ألن س. لوينتل  
ستيف جالبوت